التعريف بمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تعتبر منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مشروعا هاما لتعصير التصرف في المالية العمومية. **وقد ترأست وحدة التصرف المركزية في الميزانية حسب الاهداف أشغال هذا المشروع** .www.gbo.tn

حيث انها تندرج في إطار برنامج إصلاح المالية العمومية بما يمّكن من ترسيخ الحوكمة وتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها وتوجيه التصرف العمومي نحو التصرف المبني على القدرة على الأداء وعلى النتائج عوض التصرف التقليدي المبني على الوسائل، إلى جانب تطوير المسؤولية لدى المتصرفين في الأموال العمومية .وقد مكّن تنقيح القانون الأساسي لميزانية الدولة في سنة 2004 (الفصل 11 جديد) من الانطلاق في برنامج إصلاح عام للميزانية يتمثل بالأساس في تركيز منظومة جديدة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف. كما ان صدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15لسنة2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 يعتبر إصلاحا جوهريا في مجال التصرف في المالية العمومية كونه يضمن الشفافية من حيث التصرف في الميزانية.وتكمن أهمية هذا القانون في ضمان مزيد الوضوح والشفافية في التصرف في الميزانية. بحيث ينص على تحديد الميزانيات حسب السياسات العمومية والبرامج مع تحديد الأهداف لكل البرامج في إطار برمجة متوسطة المدى (3سنوات على الأقل) يتم على إثرها كل سنة تقييم النتائج بالاعتماد على مؤشرات موضوعية لقيس مدى تحقيق هذه الأهداف. وتمكّن هذه المؤشرات من توفير معطيات حول أداء القطاع العمومي وبذلك تضفي المنظومة الجديدة الشفافية على قوانين المالية لتصبح ذات مقروئية أوضح مما يمكن من تحديد المسؤوليات والمساءلة حول استعمال الموارد وتحقيق الأهداف المتعهد بها.

وبالرغم من تعدد التسميات (ميزانية التصرف حسب الأهداف أو ميزانية التصرف المبني على النتائج أو ميزانية البرامج والأداء) والمنهجيات المعتمدة لتركيزها عبر مختلف الدول، يعتبر الهدف موحدا وهو كيفية بلوغ أقصى حد ممكن من النجاعة والفاعلية عند استعمال الموارد البشرية أو المالية المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى انه قد تم اعتماد المرحلية والتدرج في تركيز المنظومة الجديدة بهدف التقييم قبل تعميمها وذلك عبر إدراج ثلاث دفعات من الوزارات.وقد انخرطت وزارة العدل في الدفعة الرابعة والأخيرة من الوزارات (وزارات السيادة) سنة 2017 لإعداد الميزانية حسب الأهداف.